عصابات ومافيات دولية منظمة وراء انتشار ظاهرة المخدرات

الداخلية : استيراد اجهزة خاصة وكلاب بوليسية مدربة لكشف المخدرات ونشرها في المنافذ الحدودية

بغداد : محمد الذهبي
احياء الموسوي
نصير العوام

استبعدت وزارة الداخلية زراعة المخدرات في مناطق بجنوب العراق لكنها اكدت وجود ظاهرة تهريبها عبر مدن في جنوب البلاد وهي متجذرة منذ سنوات سابقة حيث كان يشرف عليها قصي نجل رئيس النظام المباد بالتنسيق مع منظمات تهريب ممتدة من افغانستان الى دول الخليج عبر إيران العراق .

جاء ذلك على لسان وكيل وزارة الداخلية العراقية الاقدم عدنان الاسدي الذي اعلن استيراد كلاب بوليسية خاصة ومدربة لنشرها في المنافذ الحدودية بالاضافة الى اعلانه قيام مديرية مكافحة الارهاب باستيراد اجهزة كشف المخدرات لنصبها في المنافذ الحدودية.

واوضح الاسدي ان هناك " عصابات منظمة في العشائر العراقية المحاذية للحدود وبعض عشائر محافظة المثنى يمتهنون تهريب المخدرات".

وتابع " ان وزارة الداخلية وضعت خطة لمكافحة تهريب المخدرات " ماضيا الى القول " لقد ضبطنا كميات كبيرة من المواد المخدرة بانواع مختلفة وتم إتلافها " مشيرا الى انحسار الظاهرة خلال الفترة الاخيرة التي اعقبت عملية صولة الفرسان في البصرة وبشائر السلام في ميسان.

وكشف الاسدي عن توجه وزارة الداخلية لاستيراد كلاب بوليسية خاصة مدربة سيتم تزويد المنافذ الحدودية بها كما اعلن عن تعاقد مديرية مكافحة المخدرات على اجهزة متطورة للكشف عن المخدرات في الحدود.

وقال " تشغل بالنا بشكل كبير عملية تهريب المخدرات وتحول العراق الى معبر ونعمل بشكل مكثف لانهاء هذه الظاهرة".

ورفض الاسدي اتهام دولة معينة بالوقوف وراء انتشار ظاهرة المتاجرة بالمخدرات في جنوب العراق مشيرا الى انها تحارب بشكل كبير في ايران كما تحارب بشكل صارم في الكويت وكذلك في السعودية ، وقال " لذا لا اتصور وقوف دول وراء انتشار ظاهرة تهريب المخدرات انما اتوقع وقوف عصابات ومافيات دولية منظمة وراء هذه الظاهرة " .

وقال الاسدي " لم يؤشر استخدام او تعاطي المخدرات بشكل كبير في العراق " لكنه اعرب عن مخاوفه من ظهور هذه الحالة اذا ما تم اهمال متابعتها ، مضيفا " كنت في احدى المحافظات الجنوبية وقدم لي تقريرا افاد بوجود نسبة ضئيلة لتعاطي للمخدرات وبخاصة العشائر التي تمر بها هذه الافة لنقلها الى دول اخرى " ، لكنه عد ذلك الامر يشكل قلقا لوزارة الداخلية .

وتشير تقارير الى قيام عشائر تمتهن التهريب بتكليف فتية لا تتجاوز اعمارهم الـ ١٥ او ١٦ سنة بعملية تهريب المخدرات وذلك عبر درجات بخارية او بواسطة الابل وبخاصة في المنطقة الصحراوية القريبة من محافظة المثنى .

لكن وكيل وزارة الداخلية لشؤون الاستخبارات حسين كمال ان يكون العراق مستهلكا للمخدرات ، مقرا بتحول العراق الى معبر لدخول شحنات المخدرات الى دول مجاورة .

واضاف في تصريح لـ(المدى) ان الوزارة شكلت مديرية لمكافحة المخدرات في ٢٠٠٣، باشرت اعمالها بعد سقوط النظام البائد تقوم بعملها بشكل جيد وفعال .

اما بشان دخول المخدرات والجهات التي تقوم بادخالها والترويج لها اكد وكيل وزارة الداخلية ان الوزارة تتابع ذلك الامر في البصرة والعمارة والمثنى والناصرية ، وتحاول جاهدة منع دخول هذه الشحنات خصوصا عن طريق الحدود الايرانية.

واشار كمال الى ان الوزارة تمتلك اجهزة للكشف والمراقبة وهي قد دخلت حديثا للتصدي لهذه الظاهرة.

واضاف كمال ان هناك كلابا مدربة قادرة على كشف الكثير من الشحنات .

وبين وكيل وزارة الداخلية ان العمل في مديرية مكافحة المخدرات متواصل وان الوزارة تبذل جهودا في توسيع عمل هذه المديرية وتزويدها باحدث الاجهزة وبوحدات خاصة مدربة وذات كفاءة عالية .

وقال كمال ان نشر اجهزة مراقبة على حدود السعودية وايران والكويت هو شان الوزارة ويوجد الكثير من العمل في هذا الجانب ستقوم به الوزارة لاحقا .

واكد وكيل وزارة الداخلية ان مسالة الترويج وتعاطي المخدرات مسؤولية تقع على عاتق جميع الوزارات والمنظمات الاجتماعية والجامعات فهي القادرة على اشاعة ثقافة نبذ تعاطي والترويج لهذه السموم القاتلة .

من جانبه قال باسم شريف النائب عن كتلة الفضيلة في لجنة الصحة والبيئة (ان انتشار هذه التجارة ياتي نتيجة للفراغ الامني وضعف السيطرة والرقابة).

واضاف شريف ان هذه التجارة سريعة الانتشار لانها تاتي عبر الحدود الايرانية بحكم ان ايران مجاورة لدول تشتهر بهذه التجارة .

واشار شريف الى ان هناك تقارير صادرة من وزارة الصحة تناولت الزيادة الحاصلة في نسبة مدمني المخدرات وخاصة تعاطيها عن طريق الوريد وهي حالة خطرة فهي تؤدي الى الاصابة بامراض اخرى تنتقل عن طريق التلوث بسهولة مثل الايدز .

وذكر عضو لجنة الصحة والبيئة ان الاحصاءات تشير الى ان الزيادة في نسب مدمني المخدرات ماتزال اقل بكثير عن احصاءات نسب الدول المجاورة.

واكد شريف ان هشاشة الوضع الامني سمحت بترويج هذه التجارة وهي تضيف عبئا اخر باعتبار ان من الممكن استخدام مدمني المخدرات في العمليات الارهابية .

واضاف " نحن في رزارةالصحة نحاول ايجاد الية للسيطرة عليها ونحن بصدد رفع قانون الى مجلس النواب يعنى بمكافحة المخدرات في محاولة جادة لتفعيل دور القانون تجاه هذه الظاهرة ومحاربة الروافد الرئيسة التي تغذيها " .

وناشد شريف المؤسسات الاعلامية ورجال الدين في التركيز على هذه المسالة وتوضيح مخاطرها على بنية المجتمع وعلى تطوره.

واضاف ان المناطق الساخنة من اكثر المناطق ترويجاً لهذه التجارة .

وعلى الرغم من نفي المسؤولين الامنيين لانباء تفيد بتعاطي المخدرات الا ان اسماءها متداولة في الشارع العراقي من قبيل (السماوي و ترامال و السويكا والوردي وارتين واسماء اخرى) ما يشير الى ان ثمة سوق سوداء لها غير معلنة وسرية .

ويؤكد النائب باسم شريف ان ثمة تقارير تكلمت عن زراعة الخشخاش في ديالى معربا عن امله في ان تؤدي عملية (بشائر الخير) الجارية في ديالى الان الى الاستقرار الامني والكشف عن هذه المزارع ان وجدت كما افادت التقارير .

مشيرا الى ان الحد من تجارة المخدرات يحتاج الى جهد مشترك من الحكومة والمواطن على حد سواء.

وناشد عضو لجنة الصحة من خلال صحيفة المدى جميع المهتمين من الاعلاميين ومنظمات المجتمع المدني ان توحد الجهود لمحاربة تجارة المخدرات التي تأتي من خارج الحدود.

وكشف شريف ان وزارة الصحة طرحت قانون مكافحة المخدرات في مجلس النواب للتصويت عليه ولكن انشغال المجلس في مسألة كركوك حال دون ذلك .

وخلص الى القول " لم نستطع تمرير هذا القانون في الفصل التشريعي الماضي " .

جبهة التوافق تتحفظ على إجراءات الحكومة بملاحقة المطلوبين

عطا يرهن حضوره امام لجنة الامن والدفاع البرلمانية بموافقة رئيس الوزراء نوري المالكي

بغداد/ المدى

ابدت جبهة التوافق العراقية تحفظها على اجراءات الحكومة بملاحقة المطلوبين ، مشددة على اعتماد الاساليب القضائية بحق المشتبه بهم بتنفيذ عمليات مسلحة فيما اشترط الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا موافقة رئيس الوزراء الشخصية للحضور امام لجنة الامن والدفاع النيابية بعد دعوة التضييف التي ينوي احد نواب جبهة التوافق تقديمها.

وأكد النائب عن جبهة التوافق العراقية علاء مكي مطالبة كتلته النيابية باعتماد الاجراءات القضائية لاعتقال المطلوبين ، بعد التاكد من ارتكابهم عمليات ارهابية .

واضاف مكي " نريد تطبيق المهنية من قبل الجيش العراقي اثناء تنفيذ عمليات الدهم ، والاسماء التي تدهم من يقول انهم ارهابيون ؟ يجب توفر اوامر الاعتقال ، وتفعيل الاجراءات القضائية بحقهم".

من جانبه اكد ، شيروان الوائلي وزير الدولة لشؤون الامن الوطني، اكد خضوع جميع الخارجين على القانون الى الاجراءات الامنية والقضائية ، وقال " كل مخالف للقانون وعابث بامن المواطن وممتلكاته بالتاكيد سيكون مطلوبا للقضاء والدولة ، وليس باذهاننا اسماء وعناوين محددة ".

واشار النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان الى صدور اوامر قضائية طبقا للاهواء السياسية ، على حد تعبيره " الكلام يدور حول النائب عدنان الدليمي ونجله ولا اعتقد رفع الحصانة عنه ، لانه احد قادة جبهة التوافق ، وعلاقاتها بالحكومة اصبحت جيدة ، لكن حسب الاهواء السياسية، قد يتم تغيير المواقف "

فيما وصف النائب عن جبهة التوافق عدنان الدليمي اعتقال نجله مثنى الاسبوع الماضي بانه استهداف للعملية السياسية ، ومشروع المصالحة الوطنية ، على حد وصفه ، وقال " مثل هذه الاعمال تؤذي العملية السياسية ، وتعرقل مشروع المصالحة الوطنية ، فضلا عن الاضرار بسمعة جبهة التوافق".

اما النائب عن الكتلة الصدرية ، بهاء الاعرجي فقد قال " توفرت ادلة كافية لإحالة النائب عدنان الدليمي الى القضاء " فيما ذهب النائب مثال الالوسي الى المطالبة برفع الحصانة عن النائب الدليمي مرة ثانية متهما اياه بالتورط في التخطيط لقتل نجليه بالاشتراك مع وزير الثقافة السابق اسعد الهاشمي الذي صدر حكم الاعدام بحقه قبل ايام من قبل محكمة جنائية مركزية في الكرخ.

بدوره اشترط الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا موافقة رئيس الوزراء الشخصية للحضور امام لجنة الامن والدفاع النيابية بعد دعوة التضييف التي ينوي احد نواب جبهة التوافق تقديمها.

وفي الوقت الذي اعلن فيه عضو لجنة الامن والدفاع النائب عن جبهة التوافق عبد الكريم السامرائي عن نيته تقديم طلب لتضييف الناطق باسم خطة فرض القانون اللواء قاسم عطا داخل لجنة الامن والدفاع النيابية قال ان ثمة تناقضا في تصريحات عطا بشان ملابسات اعتقال مثنى نجل رئيس جبهة التوافق عدنان الدليمي .

واكد ان للجنة الامن والدفاع صلاحيات قانونية لتضييف القادة العسكريين قائلا " هناك تناقضات يقول تم الاعتقال بناء على مذكرات اعتقال ومرة يقول انه تم القبض بناء على زرع عبوة امام منزل احد المهجرين ومرة يقول بناء على وجود مذكرة بقيامه بزرع عبوة لكن نحن من خلال متابعتنا مع قيادة خطة بغداد علمنا وجود مذكرات اعتقال بحق الرجل والرجل تم اعتقاله امام منزل والده وليس وهو يزرع عبوة لذلك انا ساعمل من خلال اللجنة على تضييف اللواء قاسم عطا بالتفاهم بشان تلك التناقضات".

من جهته نفى الناطق باسم خطة فرض القانون قاسم عطا وجود تناقضات في تصريحاته بشان اعتقال نجل الدليمي لافتا الى صدور عدة مذكرات اعتقال بحق مثنى الدليمي كان اخرها مذكرة بتهمة زرع عبوات ناسفة امام منزل احد المهجرين العائدين الى حي العدل ، معربا عن استعداده للحضور الى لجنة الامن والدفاع النيابية شريطة موافقة رئيس الوزراء الذي يرتبط بمكتبه اداريا.

وقال " هذا الموضوع متروك الى تقديرات رئيس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة وانا في حالة صدور اوامر من رئيس الوزراء شخصيا وتبليغي بالحضور ساحضر اما خلاف ذلك فانا غير مستعد للحضور الا من خلال القنوات الرسمية "

يشار الى ان القوات الامنية العراقية اعتقلت مطلع هذا العام مكي نجل عدنان الدليمي رئيس جبهة التوافق بعد عثورها على سيارتين ملغمتين في منزله فيما اعتقلت مثنى وهو نجل الدليمي ايضا خلال الاسبوع الماضي بتهمة زرع عبوات ناسفة امام منزل احد المهجرين العائدين الى حي العدل.

اعتقال خاطف الصحفية الامريكية جيل كارول والمسؤول عن تفجيرات دامية في الرصافة

بغداد/ المدى

. اعلن الجيش الامريكي في العراق عن اعتقال عضو بارز في تنظيم القاعدة يعتقد في انه خطط لخطف الصحفية الامريكية جيل كارول في ايلول ٢٠٠٦ التي اطلق سراحها بعد مضي ثلاثة اشهر فضلا عن تورطه في خطف الناشطة الانسانية الايرلندية مارغريت حسن التي كانت تقيم في العراق منذ ثلاثين عاما.

وقال بيان صادر عن الجيش الامريكي تلقت المدى نسخة منه انه " تم اعتقال شخص يدعى (سليم عبدالله عاشور الشجيري) و الملقب (ابو عثمان) خلال عملية في ١١ آب " .

وراى المستشار الاعلامي للقوات متعددة الجنسية عبد اللطيف ريان في اتصال مع (المدى) اوضح خلاله تفاصيل اعتقال ابو عثمان، رأى " اعتقال ابو عثمان بانه ضربة كبيرة للقاعدة في العراق " .

ويعتبر المشتبه به مسؤولا في تنظيم القاعدة عن العديد من عمليات التفجير بالسيارات المفخخة والاحزمة الناسفة في منطقة الرصافة في بغداد والتي نفذت من قبل مسلحي خليته وانه قريب من قادة القاعدة ومنهم ابو ايوب المصري .

واضاف" ان الشخص المعتقل يشتبه في انه المخطط لخطف الصحفية الاميركية جيل كارول "، موضحا انه كان يعمل في تلك الفترة لحساب مجموعة متطرفة اخرى وكان يشرف على مجموعة تتألف من ١٠٠ شخص مسلح فضلا عن اشرافه على الامور المالية لمجموعة مسلحة في تنظيم القاعدة .

وكانت جيل كارول الصحفية في مجلة "كريستيان ساينس مونيتور" قد خطفت في السابع من كانون الثاني ٢٠٠٦ في بغداد افرج عنها بعد ثلاثة اشهر.

وقالت القوات الاميركية انه يشتبه في تورط شركاء ابو عثمان في عمليات خطف اخرى ، بينها خطف الموظفة الانسانية الايرلندية مارغريت حسن التي كانت تقيم في العراق منذ ثلاثين عاما بعد ان تزوجت عراقيا، وكانت قد خطفت في بغداد في تشرين الاول ٢٠٠٤ وقتلت بعد شهر .

وكان ابو عثمان يعرف سابقا بلقب اخر اطلق عليه ابان مشاركته في معركة الفلوجة وهو (ابو نمر).

كما اعلن الجيش الاميركي عن اعتقال شخص اخر في بغداد بتاريخ ١٧ آب متهم بالانتماء الى القاعدة هو (علي ناصر جياد الشمري) المعروف باسم (ابو طيبة) ، وكان يعمل لحساب التنظيم منذ عام ,٢٠٠٥

يشار إلى أن كتائب الثأر هي المجموعة المسلحة التي تبنت اختطاف جيل كارول في السابع من كانون الثاني الماضي، بعد قتل المترجم الذي كان برفقتها، وطالبت في ذلك الوقت بإطلاق سراح سجينات عراقيات لدى القوات الأميركية كشرط لإطلاق كارول .

وفي التاسع والعشرين من آذارعام ٢٠٠٦ اطلق سراح كارول حيث تم تسليمها الى احد مقرات الحزب الاسلامي الذي بث لقاء متلفزا معها عبر قناة بغداد التابعة له .

وبرغم رفضها لمطالب الخاطفين، فإن القوات الامريكية أطلقت سراح بضع نساء عراقيات في وقت سابق.

وفي شريط فيديو مسجل لها يعود الى الثامن والعشرين من كانون الثاني، طالبت كارول باطلاق سراح جميع المعتقلات العراقيات.

وكان خاطفوها قد هددوا في السابع عشر من كانون الثاني الماضي بقتلها في حال لم يطلق سراح المعتقلات.

وعقب اختطاف جيل كارول عرضت قناة الجزيرة القطرية تسجيلا مصورا عن جماعة عراقية ظهرت فيه الرهينة الاميركية جيل كارول التي شوهدت تبكي وهي محجبة في تسجيل يحمل تاريخ ٢٨ كانون الثاني وكتب عليه اسم تنظيم (كتائب الثأر).

ولم يسمع صوت الصحافية الاميركية البالغة من العمر ٢٨ عاما لكن الجزيرة قالت إن الصحافية الاميركية ناشدت عائلتها وزملاءها في الصحيفة ان يطالبوا السلطات العسكرية الاميركية والداخلية العراقية، أن يطلقوا سراح جميع المعتقلات العراقيات في السجون الاميركية وسجون وزارة الداخلية العراقية.

يشار إلى أن أكثر من ٢٠٠ اجنبي خطفوا في العراق منذ الغزو الأميركي عام ,٢٠٠٣ واطلق سراح معظم الرهائن الاجانب، لكن ٥٤ منهم قتلوا ومن المعتقد أن نحو ٥٠ آخرين ما زالوا محتجزين.

على خلفية عملية بشائر الخير

الانتحاريون في ديالى يقتربون من نهايتهم

ديالى/ الوكالات

قال بيان للجيش الأمريكي إن فتاة عراقية تبلغ من العمر ١٣ عاما وترتدي سترة ناسفة سلمت نفسها بدلا من المضي قدما في عملية انتحارية في مدينة ديالى .

وذكر بيان أن الفتاة سلمت نفسها للشرطة امس الاول الاحد في بعقوبة.

وكانت ما تزال ترتدي السترة التي نزعتها عنها الشرطة بعد القبض عليها.

وقال المتحدث العسكري الأمريكي ديفيد راسل امس الاثنين " ان التقارير تفيد بانها اقتربت من الشرطة العراقية قائلة انها ترتدي السترة ولا تريد تنفيذ العملية.

"أما اذا كانت اجبرت على ارتداء السترة أم فعلت هذا طواعية فهذا أمر ما زال يجرى فحصه."

واصبحت الهجمات الانتحارية التي تقوم بها نساء وفتيات في العراق أمرا شائعا بشكل متزايد هذا العام. وتقول القوات الأمريكية إن متشددي القاعدة يفضلون استخدام الانتحاريات اذ يمكن ألا يكتشفهن رجال الشرطة الذين لا يفتشون النساء.

وقال المتحدث العسكري الأمريكي لشمال العراق الميجر جون بينديل إن "استسلام الفتاة الانتحارية يشير إلى أن العراقيين يواصلون رفضهم للقاعدة وممارساتها."

الى ذلك أفاد مصدر امني مسؤول في قيادة عمليات ديالى، امس الاثنين، بمقتل ثلاثة مسلحين يعتقد أنهم انتحاريون قتلوا بانفجار حزام احدهم، لدى محاصرة قوات أمنية وكرا تابعا لهم شرق بعقوبة.

وقال المصدر امس، إن "قوة أمنية مشتركة من وزارتي الدفاع والداخلية قامت بعملية دهم وتفتيش، بناء على معلومات أمنية دقيقة، في قرية الشلبة"، شرق بعقوبة.

وأضاف المصدر أن القوة الأمنية المشتركة حاصرت احد المنازل شرق القرية اثر الاشتباه بوجود عناصر مسلحة فيه، ثم حدث انفجار كبير، وتطايرت أشلاء بشرية متناثرة من المنزل، رجحت القوات الأمنية، في البداية، أنها كانت لعناصر مسلحة ترتدي أحزمة ناسفة، وفجرت نفسها أثناء محاصرة القوات الأمنية للمنزل والمنطقة".

وتابع المصدر أن "خبراء المتفجرات أكدوا بعد ذلك أن الجثث الممزقة تعود لأشخاص يرتدون أحزمة ناسفة لقوا حتفهم بانفجار أحدها، كما يبدو، نظرا لوجود بقايا من الحزامين في المكان، وهذا يعني أن احدهم ارتبك بفعل وجود القوات الأمنية قرب المنزل ما دعاه إلى تفجير نفسه على وجه السرعة، مسببا قتل الانتحاريين الاثنين اللذين كانا بجواره".

وأكد المصدر أن "خبراء المتفجرات وصلوا إلى منطقة الحادث في ساعة مبكرة من صباح امس وبدأوا بفحص الآثار"، مبينا أن "الساعات المقبلة ربما تشهد تقريرا موسعاً عن ملابسات الحادث".

من جهته قال مصدر امني مسؤول في محافظة ديالى، امس الاثنين، إن قوة من طوارئ الشرطة قامت فجر امس بعمليات دهم وتفتيش في منطقة السوق شمال بعقوبة، وتمكنت من اعتقال عشرة من المشتبه بهم.

وأوضح المصدر في حديث صحفي " أن "القوة دهمت العديد من المنازل في منطقة السوق التي شهدت خلال اليومين الماضيين خروقات أمنية متعددة، واعتقلت عشرة من المشتبه بهم".

وأشار المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "عملية اعتقال الأشخاص تمت وفق معلومات أمنية توفرت عن أولائك الأشخاص بالقيام بأعمال عنف في تلك الأحياء"، مضيفا أن "عملية الدهم والاعتقال تأتي في إطار ضربة وقائية الغاية منها اعتقال من هم فعلا لهم تحركات مريبة في تلك المنطقة".